مثلت البلاد مساعدة وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان السفيرة جواهر الصباح

الكويت تشارك في اجتماع تونس التحضيري لقمة الدوحة للتنمية

بحث قضايا تنموية عربية ملحة أبرزها مكافحة الفقر وتعزيز فرص العمل

تونس – "كونا": شاركت مساعدة وزير الخارجية لشؤون حقوق الانسان السفيرة الشيخة جواهر الصباح أمس الأول في انطلاق أعمال الاجتماع العربي الإقليمي الرفيع المستوى تحضيرا للقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية المقررة في نوفمبر المقبل بالعاصمة القطرية الدوحة.

ويعقد اجتماع تونس بمشاركة وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وممثلين عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية والعربية ونظمته جامعة الدول العربية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية والأمم المتحدة.

ويناقش الاجتماع أولويات التنمية الاجتماعية التي ستعرض على القمة وهي القضاء على الفقر وتحقيق العمل اللائق وتعزيز الادماج الاجتماعي كما يناقش أهم القضايا الاجتماعية التنموية التي تواجه المنطقة العربية في ظل التغيرات الجيوسياسية التي تشهدها.

كما يبحث قضايا تنموية عربية ملحة أبرزها مكافحة الفقر وتعزيز فرص العمل وتوفير العمل اللائق وتحقيق الإدماج الاجتماعي والأمن الغذائي والتغطية الصحية الشاملة وجودة التعليم والتعلم مدى الحياة والتكيف مع التغيرات المناخية والمساواة بين الجنسين والهجرة.

وفي الكلمة الافتتاحية أكدت وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة في قطر بثينة النعيمي أن الاجتماع العربي الإقليمي مساهمة قيمة لقمة قطر الدولية في نوفمبر المقبل التي ستكون فرصة فريدة لحشد التضامن وبناء الشراكات للتغلب على التحديات القائمة ومواصلة الحوار بشأن مجموعة من القضايا المهمة وتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع في عالم يواجه تحديات جدية ومصيرية بما في ذلك النزاعات والأزمات وازدياد أوجه عدم المساواة والفقر والبطالة.

مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان السفيرة الشيخة جواهر الصباح

وأضافت أن هذه التحديات تضع أعباء إضافية على قدرات البلدان بما ذلك في المنطقة العربية لتحقيق خطة التنمية المستدامة الأممية 2030 مؤكدة أن الاجتماع التحضيري والقمة سيسلطان الضوء على الالتزامات التي جرى التعهد بها في قمة كوبنهاغن سنة 1995 بشأن التنمية الاجتماعية والتعجيل بتنفيذ خطة 2030 وذلك بعد مرور 30 عاما على هذه القمة.

وأكدت أن الإعلان السياسي الذي عممت المسودة الأولية منه في نيويورك سيكون بمثابة وثيقة طموحة لبناء عالم أكثر عدلا وشمولا واستدامة من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في نظام متعدد الأطراف وتوفير الحشد اللازم لتحقيق التطلعات المتمثلة في القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل اللائق والعمالة الكاملة والمنتجة والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 والتي لا تزال بعيدة المنال للعديد من الدول منها الدول العربية.

كما شددت على أن نجاح قمة قطر يتطلب أن تكون الاستعدادات شاملة وتشاركية وفعالة وان الدعم القيم للبلدان العربية في المفاوضات والتحضيرات سيكون له الأثر بالغ الأهمية والايجابي في نجاح القمة وضمان ملائمة البيان الختامي لها للسياقات الإقليمية ولمشاغل المنطقة العربية.

وأكدت أن مواصلة الاحتلال الإسرائيلي الانتهاك الصارخ للقانون الإنساني في غزة له تأثير سلبي هائل على مسيرة التنمية الاجتماعية مع ما يخلفه من أوضاع اجتماعية اقتصادية كارثية بالقطاع.

كما أكدت النسق الحثيث للتحضير لمؤتمر القمة العالمي والتنسيق الوثيق مع الجهات المعنية لعقد قمة ناجحة في نوفمبر مؤكدة أن القمة المقبلة تشكل فرصة لتعزيز الشراكات وتكثيف التعاون لمواجهة التحديات الاجتماعية مشيرة إلى ضرورة أن تكون التحضيرات شاملة وفعالة بما يضمن توافق الوثيقة الختامية مع واقع المنطقة العربية وتطلعاتها.

من جانبه دعا المدير العام لمنظمة العمل العربية فايز المطيري إلى تسريع التعاون العربي المشترك في ظل التحديات الراهنة على رأسها التحول الرقمي والتغيرات المناخية مؤكدا على ضرورة مراجعة السياسات الاجتماعية وتصميم حلول تراعي الخصوصيات الوطنية وتبنى على تكافؤ الفرص والتمكين الاقتصادي العادل لكافة الفئات.

وأدان المطيري حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني مؤكدا دعمه الكامل لصمود الفلسطينيين مشيدا بنضال العمال الفلسطينيين ومكانة فلسطين كدولة مراقب في المحافل الإقليمية والدولية ودعا المطيري في كلمته إلى تحقيق سلام عادل وضمان إدخال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى قطاع غزة والعمل الجاد على إعادة الإعمار في غزة والضفة الغربية.

التقنيات المتطورة واكبتها سيناريوهات متعددة للإيقاع بالضحايا

الجرائم الإلكترونية .. أبرز تحديات عصر التحول الرقمي

"كونا" : تعد الجرائم الإلكترونية أحد أبرز التحديات الأمنية في العصر الرقمي الراهن إذ تستخدم حيلا تقنية متطورة وأدوات خادعة تسلل عبر شاشات الأفراد من خلال روابط دفع احتيالية ومواقع زائفة للإيقاع بالضحايا وسرقة بياناتهم وأموالهم.

وفي مواجهة هذا التحدي تبذل وزارة الداخلية الكويتية جهودا متواصلة عبر إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية لرصد هذه الجرائم والتعامل معها فنيا وقانونيا إلى جانب جهودها في تعزيز التوعية الرقمية لدى أفراد المجتمع كافة بمخاطر هذه الجرائم وطرق الوقاية منها.

وقال رئيس قسم الخدمات المساندة في إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية بوزارة الداخلية المقدم عمار الصراف لـ"كونا" أمس الثلاثاء إنه وفي مواجهة هذا التحدي تبذل وزارة الداخلية جهودا متواصلة عبر الإدارة لرصد هذه الجرائم والتعامل معها فنيا وقانونيا إلى جانب جهودها في تعزيز التوعية الرقمية لدى أفراد المجتمع كافة بمخاطر هذه الجرائم وطرق الوقاية منها.

وأفاد المقدم الصراف أن النصب الإلكتروني بات يتصدر أنواع الجرائم التي تتعامل معها الإدارة خصوصا تلك التي تتم عبر رسائل وهمية وروابط دفع مزيفة تنتحل صفات جهات رسمية أو بنكية.

وأوضح أن الإدارة تعاملت خلال العام الماضي مع أكثر من 4000 قضية تتنوع بين الإعلانات الاحتيالية والمتاجر الوهمية وروابط الدفع المزيفة مبينا أنه في الشهر الماضي فقط تم التعامل مع 164 قضية بتهم متنوعة شملت مخالفة النظام العام والمساس بالكرامة والإخلال بالآداب العامة.

وأشار إلى أن المحتالين باتوا يستخدمون تقنيات متطورة وسيناريوهات متعددة للإيقاع بضحاياهم حتى في خدمات الدفع عند الاستلام إذ يقومون بإرسال روابط مزيفة لدفع رسوم التوصيل الرمزية وبمجرد ادخال البيانات البنكية يتم الاستيلاء عليها وسرقة أموال الضحايا.

وكشف أن ثلاثة أنواع من القضايا تتصدر قضايا الاحتيال الالكتروني أولها الجرائم المرتبطة بإعلانات تأجير الشاليهات والتي تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي موضحا أن أرقام "الواتساب" الكويتية ليست دليلا على موثوقية تلك الحسابات.

وبين أن الجريمة الثانية هي التي تتمثل في المتاجر الإلكترونية الاحتيالية التي تقوم بعرض منتجات بأسعار مخفضة لجذب الضحايا ومن ثم إرسال روابط دفع وهمية لسحب مبالغ تفوق قيمة السلعة المعلنة.

وذكر أن الجريمة الثالثة تتم عبر روابط مزيفة لمؤسسات حكومية أو شركات بيع الدواجن أو المواد الغذائية ويتم تصميم هذه الروابط بطريقة مشابهة للمواقع الأصلية بهدف سرقة بيانات الحسابات البنكية عند محاولة الدفع.

وأشار إلى وجود وسائل يمكن اتباعها للتأكد من مصداقية المتاجر الإلكترونية ومنها تجربة إدخال بيانات غير حقيقية في بوابة الدفع وإذا تم قبولها فذلك يدل على أن الرابط مزيف إضافة إلى التدقيق في نطاق رابط الدفع والتأكد من كونه نطاقا كويتيا رسميا ".com.kw".

وأوضح أن خدمة "ومض" لدفع وتحويل الأموال ساهمت في تقليل عمليات الاحتيال إلا أن بعض العصابات الإجرامية تستغل وجود أفراد بداخل البلاد دون علمهم وتقوم بتوظيفهم كمحصلي أموال لصالح جهات مجهولة.

وسلط الصراف الضوء على غرفة "أمان" الافتراضية والتي تمثل منظومة مشتركة تضم البنوك الكويتية والنيابة العامة وإدارة مكافحة جرائم المال موضحا أنها تستقبل البلاغات على مدار الساعة عبر البنوك وتقوم بتجميد الأموال في الحسابات المشتبه بها بشكل فوري.

وأضاف أن الغرفة نجحت في حماية أكثر من 4 ملايين دينار كويتي من أموال المواطنين والمقيمين حيث بلغ عدد البلاغات في ديسمبر الماضي حوالي 330 ألف بلاغ في حين تم التحفظ على ما يقارب المليون دينار كويتي منذ بداية يناير الماضي وحتى مايو 2025.

وذكر أن هنالك غرفة تنسيقية افتراضية دائمة تتولى متابعة البلاغات اليومية لحجب المواقع والأرقام الاحتيالية حيث قامت منذ عام 2023 بحجب أكثر من 2300 موقع إلكتروني احتيالي إضافة إلى تعطيل ما يزيد على 2200 رقم "واتساب" احتيالي وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وشركات الاتصالات المحلية.

وأضاف أن التعامل مع المتهمين داخل البلاد يتم وفق إجراءات قانونية بالتنسيق مع النيابة العامة أما في حال وجودهم خارج البلاد فيكون التعامل من خلال الإنتربول الدولي والتواصل مع الدول المعنية مستذكرا في الوقت ذاته عملية "البرج الأحمر" والتي شهدت ضبط تشكيل عصابي استهدف أبراج الاتصالات في أحد مناطق البلاد وتمت ملاحقته وضبطه في إحدى الدول الخليجية.

وردا على سؤال عن مدى كفاية القانون رقم "63 لسنة 2015" بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات ومواكبته للتطورات الحالية أوضح الصراف أن القانون لايزال يشكل أساسا تشريعيا كافيا مبينا أن الوزارة تتابع المستجدات التقنية وتدرس أي مقترحات لتطوير المنظومة القانونية لمواجهة هذه التحديات.

وحول الخطط التوعوية وجهود الوزارة أشار إلى أن الإدارة تنظم ما يزيد عن 70 محاضرة سنويا في المدارس والمؤسسات التعليمية والجهات الحكومية فضلا عن التعاون مع البنوك المحلية لإنتاج فيديوهات توعوية واستخدام التطبيق الحكومي "سهل" لإرسال التنبيهات للمواطنين والمقيمين وذلك بغية الوصول إلى شرائح المجتمع كافة.

ودعا المقدم الصراف في ختام اللقاء المواطنين والمقيمين إلى عدم التفاعل مع الرسائل المشبوهة والإبلاغ عنها بشكل فوري مشددا على أهمية تعزيز الثقافة الرقمية لحماية المجتمع من هذه المخاطر.

عمار الصراف : "الداخلية" تبذل جهودا كبيرة لرصد الجرائم والتعامل معها فنيا وقانونيا

تعزيز التوعية الرقمية لدى أفراد المجتمع كافة بمخاطر هذه الجرائم وطرق الوقاية منها

المحتالون باتوا يستخدمون تقنيات متطورة للإيقاع بضحاياهم بإرسال روابط مزيفة

نتمنى على المواطنين والمقيمين عدم التفاعل مع الرسائل المشبوهة والإبلاغ عنها